Document: EB 2009/96/R.37
Agenda: 14(f)
Date: 30 April 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والتسعون

روما، 29–30 أبريل/نيسان 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bambis Constantinides

مدير شعبة الخدمات المالية

رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في توجيه عناية المجلس التنفيذي إلى المسائل التالية التي بحثت في الاجتماع الرابع بعد المائة للجنة المعقود في 2 أبريل/نيسان 2009.

استعراض القوائم المالية الموحدة المراجعة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008

2- بحثت اللجنة القوائم المالية الموحدة المراجعة لعام 2008 (AC 2009/104/R.3) وتقرير الاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده (AC 2009/104/R.4) وأحيطت اللجنة علما بأن شركة برايس ووتر هاوس كوبرز، المراجع الخارجي، قامت بأعمال مراجعة هذه القوائم ورأت الشركة "أن القوائم المالية تعبر بأمانة وصدق عن المركز المالي الموحد (للصندوق) ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية وفقا لمعايير التقارير المحاسبية الدولية."

3- وألقى مدير شعبة الخدمات المالية الضوء على العوامل الرئيسية التي أثرت في المركز المالي للصندوق والقوائم المالية في عام 2008 (يرجى الرجوع إلى الملحق الأول للاطلاع على جميع القوائم المالية)

- **الأسواق المالية**. بالرغم من الأزمة المالية، فقد كان عائد استثمارات الصندوق إيجابيا وفاق المعدل المستهدف ونسبته 3.5 في المائة بفضل طبيعة وتميز نوعية حيازات الصندوق الاستثمارية.
- وكان لتدهور أوضاع السيولة في بعض الأسواق أثره على أنشطة إقراض الأوراق المالية ووجهت انتباه العديد من المنظمات، بما في ذلك الصندوق، إلى متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وترتب على ذلك الإفصاح الكامل في القوائم المالية عن جميع الأرصدة والمخاطر المتعلقة بهذه الأنشطة. وبالنظر إلى أن قيمة أصول الصندوق تزيد على قيمة الخصوم المعينة بعملات غير الدولار الأمريكي (العملة المستخدمة في إعداد تقارير الصندوق) فقد أدى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات التي تشكل سلة وحدات حقوق السحب الخاصة في عام 2008 إلى حدوث تفاوت سلبي في أسعار الصرف على النحو المعبر عنه في قائمة الإيرادات والنفقات.
- **العمليات**. لم تؤد الزيادة الكبيرة في أنشطة الإشراف المباشر على المشروعات في عام 2008 إلى زيادة تكاليف اعتماد تمويل تجهيز البرامج نظرا لأن تكاليف العدد الإضافي من الموظفين والخبراء الاستشاريين المشتركين في أنشطة الإشراف على المشروعات عوضت بخفض تكاليف المؤسسات المتعاونة. وفي عام 2008 أصبح عدد كبير من المنح المقدمة في إطار القدرة على تحمل الديون نافذ المفعول مما أدى إلى زيادة كبيرة في مصروفات المنح من حافظة الصندوق وحده. وصل بلدان آخران، في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى نقطة اتخاذ القرار في عام 2008. وأدى ذلك إلى زيادة المخصصات التراكمية للمبادرة وتوجيه المخصصات التراكمية الكبيرة لتغطية خسائر استهلاك القروض في عام 2008.

- **الموارد.** وكان عام 2008 هو العام الثاني في فترة التجديد السابع لموارد الصندوق، وكان معدل تأدية المساهمات أعلى من معدل إيداع وثائق المساهمات الجديدة مما أدى إلى انخفاض قيمة الأرصدة المطلوبة من هذه المساهمات في عام 2008 الذي كان أيضا هو العام الأول لتنفيذ سياسة الميزانية الرأسمالية. واعتمد الصندوق سياسة محاسبية مناسبة لرسملة الأصول الثابتة، وبلغ صافي قيمة الرسملة في عام 2008 نحو مليون دولار أمريكي.

4- وقدم السيد جون ماكويستون، المسؤول في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز عن المراجعة الخارجية لحسابات الصندوق ملخصا للقضايا الرئيسية التي نشأت عن مراجعة الحسابات المالية عن هذه السنة:

- أكدت شركة برايس ووتر هاوس كوبرز أنها ستصدر رأيا محاسبيا غير مشروط بشأن القوائم المالية للصندوق لعام 2008، وأوضحت أن مسؤولية مراجع الحسابات في الإفصاح والإبلاغ عن أوجه القصور والرقابة المالية هي مسؤولية تقتصر على جوانب القصور التي تكشفها مراجعة الحسابات. وأكدت الشركة أنه لم يلاحظ وجود أي عمليات تدليس محددة خلال السنة المشمولة بمراجعة الحسابات. وكانت القضية الرئيسية الناشئة هي مسألة إقراض الأوراق المالية (يرد شرحها تفصيلا فيما بعد) وأن تخصيص قرابة 110 مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية كضمانات مقابل الأوراق المالية التي تم إقراضها جرى تبادلها في الأسواق المالية التي تفتقر إلى السيولة. وعرضت هذه القوائم في جلسة خاصة للجنة مراجعة الحسابات.
- نتيجة للاضطراب غير العادي في الأسواق الائتمانية في عام 2008، تعرض العديد من المؤسسات لخسائر غير متوقعة لأنشطة إقراض الأوراق المالية. وقد أحيط الصندوق علما في سبتمبر/أيلول بحدوث بعض الخسائر في القيمة العادلة للأوراق المالية المستثمرة من الدخل النقدي المولد من الضمانات النقدية المحصلة من أنشطة إقراض الأوراق المالية. وكان رد فعل الصندوق على ذلك سريعا بفضل اجتهاده في التخفيف من المخاطر وتصديه للعديد من القضايا الناشئة. واعتمد الصندوق استراتيجية حكيمة ومتحفظة، آخذا في اعتباره مدى صعوبة هذه الأوضاع، حيث يوجد العديد من الأوراق المالية، بما في ذلك تلك المصنفة بالمضاعف الثلاثي "ألف" التي يصعب تحويلها إلى سيولة بسبب أوضاع الأسواق.
- وأحاطت شركة برايس ووتر هاوس كوبرز اللجنة علما بأنه قبل عام 2008 كانت عملية إقراض الأوراق المالية تعتبر بدون أي مخاطر في مخطط الاستثمار، ولكن نظرا للاضطراب المالي الشديد أصبح من الواضح أن أنشطة إقراض الأوراق المالية أصبحت هي الأخرى معرضة للمخاطر، وهو وضع لم يكن متوقعا إطلاقا من جانب العديد من المستثمرين والمؤسسات المالية. كذلك أحاطت الشركة اللجنة علما بأنها تعمل عن كثب مع صناديق المعاشات التقاعدية الأمريكية التي تعيد تقييم تكاليف وفوائد إقراض الأوراق المالية، وأوصت الصندوق بأن يفحص هذه الأنشطة ويتولى تقدير ما إذا كانت تستحق الاستمرار فيها. وبالرغم من توافر الضمانات الكاملة لعملية الإقراض تظل المخاطر

العديدة (مثل مخاطر النظراء والسيولة والعمليات المحاسبية) قائمة، وإن هذا النشاط ليس من المتوقع أن يولد دخلا كبيرا. فضلا عن ذلك كان من الصعب على الصندوق التيقن من دقة الدخل من إقراض الأوراق المالية لأن استثمارات الضمانات النقدية كانت تدار مجمعة من قبل الصندوق وشركة نورثرن ترست المحدودة للاستثمارات العالمية بصفتها وكيلا (سمي فيما بعد الوكيل) وفقا لاتفاقية التفويض بإقراض الأوراق المالية المبرمة بين الصندوق والوكيل وشركة نورثرن ترست (جهة الإيداع). وحقق الصندوق في عام 2008 ربحا قدره 5 ملايين دولار أمريكي كدخل من إقراض الأوراق المالية. وقد قوبل العائد المتراكم حتى تاريخه بخسائر غير محققة قدرها 18 مليون دولار أمريكي حتى نهاية نفس السنة.

5- أحاطت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة، اللجنة علما بخلفية أنشطة الصندوق في إقراض الأوراق المالية وما اتخذ من خطوات في هذا الشأن، والإجراءات والقرارات التي اتخذت منذ إحاطة الصندوق علما بالعجز في الضمانات في قسم الضمانات الأساسية الأوروبي الذي تتولاه شركة نورثرن ترست بموجب اتفاقية التفويض بإقراض الأوراق المالية المبرمة في 19 سبتمبر/أيلول 2008. (يرجى الاطلاع على التقرير الكامل في الملحق الثاني).

- مارس الصندوق أعماله في مجال إقراض الأوراق المالية منذ مطلع التسعينات واستخدم الدخل المولد منها في جملة أمور، منها سداد رسوم جهة الإيداع. وقد تم تدوين حسابات هذا الدخل وبيانه في كشوف الحسابات . وكانت النتائج مواتية دائما ولم تحدث أي خسائر أو مكاسب غير محققة حتى سبتمبر/أيلول 2008.
- وفى 25 سبتمبر/أيلول 2008 عرضت جهة الإيداع على الصندوق أربعة خيارات في التعامل مع حافظة إقراض أوراقه المالية على ضوء عجز الضمانات. وتم تحليل هذه الخيارات عبر جملة وسائل، منها تشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى برئاسة مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة، وتألفت الفرقة من مدير شعبة الخدمات المالية وأمين الخزانة والمستشار العام. وكان الغرض منها هو الرصد والتحليل اليومي لأوضاع السوق المستجدة وأثر ذلك على حافظة استثمارات الصندوق.
- وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول 2008 تسلم الصندوق من شركة نورثرن ترست ما قيمته 703 794 دولار أمريكي تعويضا نسبيا عن عجز الضمانات وكإشارة إلى الالتزام بمساندة الصندوق في هذه "الأوقات العصيبة". وفي نفس اليوم قام فريق من الصندوق بزيارة مكتب الشركة في لندن لمناقشة الخيارات المشار إليها أعلاه. وفي 14 و17 أكتوبر/تشرين الأول قامت لجان الاستثمار الداخلية بتحليل وعرض الخيارات على رئيس الصندوق. وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول اجتمع ممثلو خزانة الصندوق والمستشار العام مرة أخرى مع شركة نورثرن ترست في لندن عقب المناقشات التي جرت مع المستشارين القانونيين الخارجيين والمتعلقة تحديدا بالمشورة الخاصة بهذه القضية. وفي نهاية أكتوبر/تشرين الأول قام أمين الخزانة والمستشار العام ومساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة بزيارة البنك الدولي والتشاور معه (المستشار المالي للصندوق).

- أرسل الصندوق قراره النهائي إلى شركة نورثرن ترست بشأن فصل أصول ضمانات الصندوق عن قسم الضمانات الأساسية الأوروبي، ووافقت الشركة على هذا الخيار في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد سمح ذلك للصندوق بأن يكون له صندوق منفصل لضمانات إقراض الأوراق المالية، الذي سمح له بأن يطبق مبادئ توجيهية محددة خاصة بالصندوق وأكثر تحفظا في مجال الاستثمار.
- في 11 نوفمبر/تشرين الثاني أحاطت الأمانة العامة للصندوق اللجنة علما بمسألة إقراض الأوراق المالية، ووزعت وثيقة بهذا الشأن. وفي نوفمبر/تشرين الثاني قام اثنان من مدراء الاستثمار باستعراض الضمانات النقدية للأوراق المالية للصندوق، وأشارا على الصندوق بشأن الاختبار بين الاحتفاظ بهذه الأوراق حتى أجل الاستحقاق أو التصرف فيها.
- بعد إعادة تعيين برايس ووتر هاوس كوبرز في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني أحيط المراجع الخارجي علما بمسألة إقراض الأوراق المالية، وبدأت المناقشات بشأن بيان هذه المسألة في القوائم المالية.
- وفي الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2008 حتى فبراير/شباط 2009 واصل الصندوق رصد ومناقشة مسألة متطلبات الإبلاغ المالي مع المراجع الخارجي من خلال وضع مؤشرات للمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وتأسيسا على النتائج التي تم التوصل إليها لم تعد أنشطة إقراض الأوراق المالية تنعكس بشكل كامل في القوائم المالية، بما في ذلك تصنيف المركز الائتماني للأوراق المالية في حساب ضمانات الصندوق.
- وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2008 أبرم الصندوق اتفاقية مع شركة نورثرن ترست لتشغيل حساب ضمانات الصندوق المنفصل في إطار المبادئ التوجيهية الجديدة المواءمة والشديدة التحفظ للاستثمارات. ونفذت عملية نقل الاستثمارات من قسم الضمانات الأساسية الأوروبي إلى حساب ضمانات مواءم مع احتياجات الصندوق للضمانات اعتبارا من 11 ديسمبر/كانون الأول 2008.
- وفي عام 2009، واصل الصندوق استخدام أسلوب الإدارة الاستباقية للمخاطر في هذا المجال. وفي 18 مارس/آذار أوصت لجنة الاستثمار باتباع استراتيجية خفض أنشطة إقراض الأوراق المالية مع الأخذ في الاعتبار أجل استحقاق هذه الأوراق فضلا عن أوضاع السوق. ووافق رئيس الصندوق على التوصية. ويطبق الصندوق أشد الطرق تحفظا في إدارة عملية خفض هذه الأنشطة. وسوف يجري في نهاية المطاف التأكد مما إذا كان ينبغي للصندوق الانسحاب كلية من عملية إقراض الأوراق المالية.
- تعتبر الخسائر المقدرة بمبلغ 18 مليون دولار أمريكي المدرجة في الحسابات خسائر غير محققة. وفي نهاية فبراير/شباط 2009، انخفض هذا المبلغ إلى نحو 13 مليون دولار أمريكي.

6- أعربت اللجنة عن تقديرها لهذه المعلومات الأساسية التي قدمتها أمانة الصندوق والمراجع الخارجي. وأعربت كذلك عن قلقها بشأن أنشطة إقراض الأوراق المالية لأنها تعرض جزءا من احتياطيات الصندوق إلى اضطرابات السوق، وطلبت اللجنة توزيع تقرير يتضمن توقيتات الأحداث والإجراءات

التي اتخذتها الإدارة لمعالجة القضايا ذات الصلة وإدراجها كملحق للتقرير (الملحق الثاني). وبعد الحصول على المزيد من التوضيحات لاحظت اللجنة بارتياح أن العائد الإجمالي المقدر من الاستثمارات والبالغ نسبته 5.45 في المائة (شاملا الخسائر غير المحققة في الضمانات النقدية المعاد استثمارها) والذي حققه الصندوق في نهاية 2008 يفوق كثيرا النسبة المستهدفة وقدرها 3.5 في المائة، وذلك رغم الظروف المالية السائدة. وأعادت اللجنة إلى أذهان الإدارة أنها فضلت دائما سياسة توخي الحرص الشديد في الاستثمار، لاسيما في السندات الحكومية لأن الصندوق يعتمد على دخل الاستثمار في تمويل جزء من عملياته، وأعربت اللجنة عن تقديرها للإجراءات الفورية التي اتخذت لإنشاء فرقة عمل مالية رفيعة المستوى والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة للتخفيف من المخاطر التي تنطوي عليها هذه العمليات. وردا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة قدمت أمانة الصندوق المعلومات التالية:

بشأن إقراض الأوراق المالية:

- إن خسائر السوق غير المحققة من إقراض الأوراق المالية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 لم تؤثر في السيولة لأنه ليس من المتوقع في هذه المرحلة تحقيق هذه الخسائر (انخفضت الخسائر بشكل كبير منذ ديسمبر/كانون الأول) ولأن الصندوق يتمتع في الوقت الراهن بالسيولة الكافية، حيث أنه يمتلك أكثر من مليار دولار أمريكي من الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة في أي وقت عند الضرورة بدون تكبد أي خسائر.
- لقد كانت أمانة الصندوق تعلم دوما طبيعة أنشطة إقراض الأوراق المالية التي يتولى الوكيل إدارتها، وكانت تفصح دائما عن الدخل وتدرجه في الحسابات. ولم تكن معايير التقارير المالية الدولية تقتضي، قبل عام 2005، تسجيل هذه العمليات بالقيمة السوقية العادلة وإدراجها وفي القوائم المالية للضمانات النقدية المعاد استثمارها وما يواكب ذلك من خصوم. وأكد المراجع الخارجي أن هذه المتطلبات أصبحت سارية المفعول في عام 2005، وأشار إلى أن الشركة نورثرن ترست لم تفصح كلية عن جميع أنشطة الأوراق المالية المرتبطة مباشرة بالصندوق عن السنوات المالية السابقة. وبناء على ذلك لم يتم تنفيذ متطلبات إعداد التقارير فورا. وبالنظر إلى أن الضمانات النقدية للصندوق المعاد استثمارها لم يحتفظ بها في حساب مجمع، فسيظل من الصعب الإفصاح عنها قبل ديسمبر/كانون الأول 2008 عندما قرر الصندوق إنشاء حساب ضمانات مواءم معه.
- أعربت شركة برايس ووتر هاوس كوبرز عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها إدارة الصندوق في التصدي للمخاطر خلال النصف الثاني من عام 2008، ولكنها لا تزال ترى أن هذا النشاط يشكل مخاطر كبيرة للمنظمة. وفي هذا الصدد أشارت الشركة إلى أنها تعتزم زيارة شركة نورثرن ترست في عام 2009.
- وأحاطت أمانة الصندوق اللجنة أيضا علما بأن الصندوق في سبيله إلى وضع إطار للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بما يضمن تحديد جميع المخاطر بقدر الإمكان وبيان ذلك بشكل كامل في القوائم المالية.

وفيما يتعلق بنتائج قائمة الإيرادات والنفقات:

- ترجع النتيجة السلبية الواردة في التقارير والمقدرة بمبلغ 208.7 مليون دولار أمريكي لعام 2008 فيما يتعلق بقائمة الإيرادات إلى ثلاثة عوامل استثنائية ذات طبيعة مؤقتة هي زيادة الالتزامات في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مع عدم تلقي أموال جديدة من الصندوق الاستئماني للبنك الدولي في عام 2008، والزيادة الكبيرة في مصروفات المنح في إطار القدرة على تحمل الديون، وخسائر أسعار الصرف بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى في سلة حقوق السحب الخاصة (ينبغي ملاحظة أن تأثير السلة ينطبق على التقارير فقط). ولذلك فإن هذه العوامل السلبية أثرت على المكاسب التراكمية المحتفظ بها والمعبر عنها في القوائم المالية . ويراعى الحرص في توفير موارد كافية للصندوق عبر قسم إدارة الأصول والخصوم في شعبة الخزانة باستخدام نموذج يركز على التدفقات النقدية الفعلية المتوقعة والاحتياجات المتوقعة من الموارد.

7- طلبت اللجنة إدراج المعلومات المقدمة من إدارة الصندوق بشأن هذا البند في ملحق بتقرير لجنة مراجعة الحسابات حتى يستفيد المجلس التنفيذي استفادة كاملة من جميع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع. وترفق هذه المعلومات بالتقرير على النحو التالي:

- الملحق الأول: بيان استهلالي من مدير شعبة الخدمات المالية بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 والاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية الخاصة بالصندوق وحده لعام 2008.
- الملحق الثاني: مشاركة الصندوق في إقراض الأوراق المالية.

تعيين المراجع الخارجي للصندوق

8- وافق المجلس التنفيذي، في سبتمبر/أيلول 2006، على تعيين شركة برايس وتر هاوس كوبرز مراجعا خارجيا للقوائم المالية الموحدة للصندوق والقوائم المالية للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي عن السنوات المالية 2007–2011. وبعد هذه الموافقة أبرم الصندوق عقدا مع الشركة لمراجعة حسابات السنة المالية 2007. وارتهن هذا العقد بتجديد موافقة الصندوق على فترات جديدة مدتها سنة لحد أقصى لا تتجاوز الخمس سنوات بنفس الشروط والأوضاع. وبحثت اللجنة في اجتماعها الثاني بعد المائة وصادقت على اقتراح شركة برايس وتر هاوس كوبرز وأوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على تجديد عقد الشركة عن السنة المالية 2008. ودعت اللجنة بقوة الإدارة في نفس الاجتماع إلى إعادة تعيين المراجع الخارجي في مرحلة مبكرة من عام 2009.

9- نوقشت مسألة إعادة تعيين المراجع الخارجي للصندوق لعام 2009 خلال الجلسة الخاصة للجنة، ثم في وجود موظفي أمانة الصندوق. وعرضت شركة برايس وتر هاوس كوبرز خطة العمل لعام 2009 وتحليلا لعدد ساعات المراجعة بحسب توصيف وظائف الموظفين لعام 2008 (فعلي) وعام 2009 (تقديري). وعلاوة على ذلك شمل اقتراح الشركة توسيع نطاق العمل ليشمل مراجعة حسابات أنشطة مرفق البيئة العالمية بناء على طلب الإدارة للوفاء بالالتزامات تجاه أمناء المرفق، وقيام موظفي مراجعة

الحسابات، بزيارة لمكاتب جهة الإيداع، والعمل المطلوب في مجال إدارة المخاطر بشكل عام وإقراض الأوراق المالية بشكل خاص. وبالإضافة إلى العناصر الأخرى التي يشملها عمل مراجعي الحسابات قدمت مبررات زيادة عدد ساعات العمل كالآتي:

- المعيار 7 من معايير إعداد التقارير المالية الدولية. في عام 2007 طبق الصندوق المعيار 7 "الوثائق المالية : الإفصاح" والتعديل التكميلي للمعيار 1 "عرض القوائم المالية" الذي استحدث بصفة دائمة أساليب جديدة للإفصاح عن المعلومات الواردة في الوثائق المالية؛
- استهدفت زيادة ساعات العمل المقدرة لعام 2006 تحسين عملية النظام والرقابة. ويترتب على عدم تنفيذ ذلك ما يلي:
  - يتعرض النظام لصعوبات نظام القروض والمنح وافتقار البرنامج الإلكتروني للمرونة وبعض الصعوبات التشغيلية في التصميم التي كان يمكن أن تيسر اختبار عمليات المراجعة.
  - الاستمرار في استخدام صحائف الجداول لدعم الأنشطة المحاسبية لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في غياب أداة مؤتمتة.
  - الإجراءات المحاسبية للقروض: وجود مخاطر تتعلق بدقة وسلامة البيانات الخاصة باستخدام صحائف الجداول في احتساب القيمة العادلة (الذي يقتضيه المعيار 39 من معايير إعداد التقارير المالية الدولية).

10- بناء على توسيع نطاق عملية مراجعة الحسابات وزيادة عدد ساعات العمل المخصصة لها، طلبت شركة برايس وتر هاوس كوبرز زيادة الرسوم التي تتقاضاها إلى 000 220 يورو (مقابل رسوم عام 2008 وقدرها 000 180 يورو). ويشمل الاقتراح الخاص بعام 2009 مراجعة القوائم المالية الموحدة للصندوق، والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، والآلية العالمية، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي، وأخيرا مرفق البيئة العالمية.

11- جرت مناقشات مطولة حول مختلف الاقتراحات والإعراب عن مشاعر القلق التي أبداها الأعضاء بشأن الزيادة الكبيرة المقترحة في الرسوم، وأبلغ رئيس اللجنة أعضاءها (قبل ختام أعمال الاجتماع) بأن المراجع الخارجي وافق على خفض الرسوم المقترحة لمراجعة حسابات الصندوق إلى 000 160 يورو (أي بخفض إجمالي قدره 000 211 يورو) لمراجعة حسابات الصندوق وجميع الهيئات التي يستضيفها الصندوق أو يتولى إدارتها) وأنه اتخذ الترتيبات النهائية مع الإدارة فيما يتعلق بالزيارة المزمعة والمرتبطة بمراقبة الحسابات إلى مكتب جهة الإيداع. وهكذا بلغت رسوم مراجعة حسابات الصندوق لعام 2008 ما يعادل 000 146 يورو. وإذا صودق على هذا الاقتراح وفقا للإجراءات المعتادة فسوف يستعان بشركة برايس وتر هاوس كوبرز أيضا في إدارة عمليات المراجعة الحسابية المنفصلة للهيئات التي يستضيفها الصندوق (الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، والآلية العالمية، والائتلاف الدولي المعني بالأراضي ومرفق البيئة العالمية) برسم قدره 000 51 يورو.

التوصية

12- توصي لجنة مراجعة الحسابات أن يوافق المجلس التنفيذي على اقتراح شركة برايس وتر هاوس كوبرز وعلى رسوم مراجعة الحسابات التي تبلغ قيمتها 000 160 يورو لمراجعة القوائم المالية الموحدة للصندوق عن السنة المالية 2009.

اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات المنبثقة عن المجلس التنفيذي ونظامها الداخلي:

13- عرضت الإدارة نسخة معدلة من الاختصاصات والنظام الداخلي التي تعبر عن التعديلات والنتائج التي توصلت إليها اللجنة في اجتماعها الثالث بعد المائة. وتركزت المناقشات على ما يلي:

- **الاستعانة بالخبراء:** لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة. فقد أيد بعض الأعضاء إمكانية دعوة خبراء خارجيين لحضور دورات اللجنة بصفتهم مستشارين لمساعدة اللجنة في الاضطلاع بمسؤولياتها عند الضرورة، وقد رئي أن هذا سيحسن من نوعية وشفافية وموضوعية المشورة التي ترفعها اللجنة إلى المجلس التنفيذي. بينما رأى أعضاء آخرون أنه ليس ثمة حاجة إلى الاستعانة بخبراء خارجيين نظرا لتوافر هذه الخبرة لدى الصندوق. ووافقت اللجنة على حضور أعضاء المجلس التنفيذي الذين ليسوا أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات ويريدون الحضور بصفة مراقب بشرط توجيه الدعوة إليهم. وتم التعبير عن هذا الشرط في اختصاصات اللجنة المعدلة.
- **نطاق عمل لجنة مراجعة الحسابات ومهمتها:** كرر بعض الأعضاء الرأي القائل بأنه ينبغي أن تشمل مهمة اللجنة واختصاصاتها أيضا تناول قضايا مثل الأخلاقيات والإدارة الرشيدة.
- **رفع التقارير إلى المجلس التنفيذي:** رأت اللجنة أن الاقتراح الخاص بضم محضر اجتماعات اللجنة إلى التقرير الذي يرفع إلى المجلس التنفيذي ليس اقتراحا عمليا، وأرجعت السبب في ذلك إلى أن بعض اجتماعات اللجنة يعقد في وقت قريب جدا من دورات المجلس التنفيذي مما لا يتيح وقتا كافيا لإقراره من اللجنة قبل إصداره في صورته النهائية ويصبح وثيقة رسمية للمداولات والمناقشات التي أجرتها اللجنة. وسيرفع رئيس اللجنة تقريره إلى المجلس التنفيذي بشأن مداولات اجتماعات اللجنة. ويمكن أن يكون التقرير أكثر تفصيلا فيما يتعلق بقضايا معينة عند الضرورة.

14- بالنظر إلى عدم التوصل إلى توافق كامل في الآراء بشأن جميع بنود الاختصاصات والنظام الداخلي المعدلين، وبعد مطالبة العديد من أعضاء اللجنة، تقرر إرجاء مناقشة هذا البند واتخاذ القرار بشأنه إلى دورة قادمة. ومن شأن ذلك أن يتيح الفرصة للأعضاء الجدد الذين سيعينهم المجلس التنفيذي في دورته السادسة والتسعين في أبريل/نيسان للتعبير عن وجهة نظرهم بشأن الوثيقة.

التقرير السنوي عن أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق

15- عرضت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة بالنيابة عن نائب رئيس الصندوق (الرئيس الحالي للصندوق) التي تتصدر إدارة المخاطر المؤسسية التقرير السنوي الأول لأنشطة الصندوق في

مجال إدارة المخاطر المؤسسية على النحو المبين في سياسة الصندوق بشأن إدارة المخاطر المؤسسية. ويوفر التقرير استعراضا لأنشطة إدارة المخاطر المؤسسية التي نفذت في عام 2008 والخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل تنفيذها بالكامل. وفيما يلي ملخص بعض النقاط ذات الصلة:

- هنالك العديد من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر المؤسسية وممارسات الضوابط الداخلية (التخطيط الاستراتيجي المستند إلى النتائج، إدارة الاستثمارات) مما قد تم وضعها بالفعل أو أنها قيد الصياغة في الصندوق.
- تمت صياغة إطار رسمي ومنتظم لإدارة المخاطر المؤسسية.
- تم تطوير سياسة لإدارة المخاطر المؤسسية وعرضها على المجلس التنفيذي عام 2008.
- تم رسميا إنشاء لجنة لإدارة المخاطر المؤسسية تضم نائب رئيس الصندوق، وعضو آخر من أعضاء الإدارة العليا في الصندوق، وممثلين رفيعي المستوى من كل دائرة من الدوائر، وقد اجتمعت هذه اللجنة خمس مرات عام 2008. وقد شارك في هذه الاجتماعات كل من مديرة مكتب المراجعة والإشراف والمستشار العام كمراقبين. وتقوم الجنة بتوجيه تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق وتستعرض وترصد بصورة منتظمة العمليات والنواتج ذات الصلة.
- يتم تطوير آلية للإفصاح المالي وستتم تجربتها رياديا عما قريب. وهي تتطلب موظفين يلعبون أدوارا رئيسية في مجالات المالية، والاستثمارات، والتوريد وإدارة الموارد الخارجية لتوفير بيان سري موقع كل سنة يبلغ عن اهتماماتهم وأنشطتهم الخارجية الهامة.
- تم الشروع بإعداد معالم المخاطر المؤسسية عام 2008. وقد اشترك في هذا النشاط بعض أعضاء لجنة مراجعة الحسابات.
- ومن بين الأعمال الأخرى، تحديث عملية إدارة الأداء المؤسسي والإبلاغ عنها، وإطلاق موقع إدارة المخاطر المؤسسية على الموقع الداخلي للصندوق على شبكة الإنترنت، والشروع بالأنشطة الأولية للتدريب وإدارة المعرفة.

16- تشمل خطة المضي قدما لإدارة المخاطر المؤسسية، إلى جانب الانتهاء من تنفيذ مختلف الأنشطة التي بدأت في عام 2008، إصدار رسالة تأكيد من الإدارة. وهي عبارة عن بيان موجز توقعه الإدارة العليا ويصدر سنويا تؤكد فيه أن الضوابط الداخلية الموضوعة على الإبلاغ المالي هي قيد التشغيل وكافية. وسوف تجرى تجربة استخدام رسالة التأكيد على مدى السنتين القادمتين نظرا لأنها تقتضي تغيير الإجراءات والمبادئ التوجيهية الحالية. وأما جدوى الحصول على شهادة من المراجع الخارجي بشأن رسالة التأكيد فسيتم تقييمها خلال المرحلة التجريبية. ولأغراض التطبيق العملي، من المعتزم أن تكون هذه المرحلة الانتقالية مواءمة مع اختصاص عمل المراجع الخارجي الحالي.

17- علق الأعضاء بأنه ينبغي تطبيق سياسة الإفصاح المالي التي يتم إدخالها على أوسع نطاق ممكن، وأكدت الأمانة أنها تعتزم القيام بذلك. وقد أثنى الأعضاء على عملية إدخال رسالة التأكيد من الإدارة بشأن كفاية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، وأعربوا عن أملهم ألا تنطوي عملية المراجعة الخارجية لهذه الرسالة على أية تكاليف معتبرة. وقد أشارت الأمانة بأن مواءمة هذه العملية مع اختصاصات المراجع الخارجي الحالية من شأنها أن تضمن ترتيبا يتسم بفعالية التكاليف من خلال عملية تنافسية. وقد أحاطت

اللجنة علما بمحتوى التقرير وعبرت عن تقديرها للعمل المنجز حتى تاريخه وشجعت إدارة الصندوق على الاستمرار في المضي قدما في مجال إدارة المخاطر المؤسسية.

أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية لعام 2008 وخطة العمل لعام 2009/التقرير السنوي عن أنشطة التحقيقات ومكافحة الفساد

18- نظرا لضيق الوقت وبسبب التأخير في إصدار الوثائق ذات الصلة، قرر أعضاء اللجنة إرجاء مناقشة البند 9 من جدول الأعمال (أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية لعام 2008 وخطة العمل لعام 2009) والبند 10 (التقرير السنوي عن أنشطة التحقيقات ومكافحة الفساد) إلى الاجتماع القادم للجنة مراجعة الحسابات المقرر في 9 يوليو/تموز 2009.

مسائل أخرى

19- أحاطت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة أعضاء لجنة مراجعة الحسابات علما بالبرنامج المقرر أن تنفذه أمانة الصندوق لإطلاع أعضاء اللجنة الجدد بعد دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للتشاور غير الرسمي مع الأعضاء ومعرفة وجهات نظرهم وأفكارهم الأولية بشأن الإدماج المقترح بين الميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج لعام 2010.

20- وفي ختام الاجتماع أعربت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة للسيد أوجستو زودا، بالنيابة عن رئيس الصندوق، والإدارة والزملاء عن تقديرها لما أبداه من قدرة مهنية عالية وعمل دؤوب ودور قيادي وتوجيهي للمنظمة سواء بصفته مديرا تنفيذيا (نوفمبر/تشرين الثاني 1998 – فبراير/شباط 2009) أو كرئيس للجنة مراجعة الحسابات (منذ سبتمبر/أيلول 2006). وأعربت عن شكرها للسيد زودا لإسهاماته القيمة في عمل الصندوق، كما أعربت عن تمنياتها له بالتوفيق في عمله مستقبلا. وانضم أعضاء اللجنة الآخرون إليها في الإعراب عن تقديرهم العميق للسيد زودا على قدراته المهنية وإسهاماته القيمة وقيادته الفعالة وأدائه المتميز لمسؤولياته كرئيس للجنة مراجعة الحسابات.

البيان الاستهلالي لمدير شعبة الخدمات المالية عن القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 والاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية الخاصة بالصندوق وحده لعام 2008

1- أود أولا أن أعرب عن اعتذاري لأعضاء اللجنة على التأخير في عرض هاتين الوثيقتين. وللأسف أدت متطلبات الإفصاح الجديدة في هذه السنة إلى إطالة فترة الإعداد وعملية مراجعة الحسابات التي لم تستكمل إلا منذ أيام قليلة مضت.

2- تعرض القوائم المالية الموحدة مصحوبة باستعراض رفيع المستوى لحسابات الصندوق وحده عن السنة المالية 2008 في إطار البندين 3 و4 من جدول الأعمال والوثيقتين (AC 2009/104/R.3) و (AC 2009/104/R.4) على التوالي. وقد تولت شركة برايس وتر هاوس كوبرز، المراجع الخارجي، مراجعة هذه القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وكان رأي الشركة هو "أن القوائم المالية تعطى صورة صادقة وعادلة للمركز المالي الموحد (للصندوق) ونتائج عملياته وتدفقاته النقدية... وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ووفقا للأساليب المعتادة فإن هذا الرأي سيسجل كتابة من الشركة بعد هذا الدورة".

3- وفي سياق عرض هذه الوثائق، أود أن أحدد العوامل الرئيسية التي أثرت في المركز المالي للصندوق في عام 2008 وبيان أثر هذه العوامل على القوائم المالية.

الأسواق المالية

4- أثرت الأزمة المالية والانخفاض العام في أسعار الفائدة في أنشطة الاستثمار وفى قيمة عدد معين من الأصول والخصوم، وبصورة أكثر تحديدا:

- كان التأثير في حافظة استثمارات الصندوق إيجابيا لأن الغالبية العظمى من حيازاته تتألف من سندات حكومية عالية التصنيف واستفادت القيمة السوقية من انخفاض عائد الأوراق المالية ذات العائد الثابت وبلغ المعدل الإجمالي له 5.45 في المائة وهو يفوق كثيرا المعدل المستهدف وقدره 3.5 في المائة.
- وأثر تدهور السيولة في بعض الأسواق على أنشطة إقراض الأوراق المالية ولفتت انتباه العديد من المنظمات، بما في ذلك الصندوق، إلى متطلبات الإفصاح عنها. وبناء على ذلك أفصحنا عن كل مدى الأرصدة والمخاطر المتعلقة بهذه الأنشطة في قائمة الموازنة وفي المذكرات المرفقة بالقوائم المالية. وكفل ارتفاع نوعية الأوراق المالية التي نحتفظ بها الصندوق كضمانات للأوراق المالية المقرضة أن يكون أثرها على حافظة الصندوق في حده الأدنى.
- وأدى الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة إلى انخفاض سعر الخصم المستخدم في احتساب صافي القيمة الحالية للأصول والخصوم الأطول أجلا. وبناء على ذلك كانت تسويات القيمة العادلة لجميع الأصول والخصوم الجارية تقريبا أقل هذه السنة برغم الزيادة في

قيمة الرصيد الاسمي في بعض الحالات. ويمكن ملاحظة ذلك في حالة المساهمات المطلوبة (المذكرة 5) والقروض المستحقة (المذكرة 9) واعتماد مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (المذكرة 10) والإيرادات المؤجلة (المذكرة 13).

5- في عام 2008 ارتفع سعر الدولار الأمريكي، وهي العملة التي نستخدمها في إعداد التقارير، مقابل معظم العملات التي تؤلف سلة حقوق السحب الخاصة. وقيمت الأصول والخصوم المعينة بعملات غير الدولار الأمريكي وفقا لسعر الصرف السائد في نهاية السنة لأغراض إعداد التقارير. وبناء على ذلك أدى ارتفاع سعر الدولار في عام 2008 إلى تحركات سلبية في أسعار الصرف المتعلقة برصيد الأصول وتحركات إيجابية لسعر الصرف الخاص برصيد الخصوم، ولدى الصندوق أصول تزيد على الخصوم المعينة بعملات غير الدولار الأمريكي، وهكذا كان التحرك الإجمالي لأسعار الصرف وقوائم الإيرادات لعام 2008 سلبيا.

العمليات

- أدى التوسع الكبير في الإشراف المباشر على المشروعات في عام 2008 إلى حدوث انخفاض كبير في تكاليف المؤسسات المتعاونة (من 12.2 مليون دولار أمريكي في 2007 إلى 7.2 مليون دولار أمريكي في 2008) ومن ثم إلى زيادة تكاليف موظفي الصندوق وخبرائه الاستشاريين المشتركين في الإشراف على المشروعات. وبالرغم من الزيادة في أنشطة المشروعات ظلت التكاليف المرتبطة بهذه الأنشطة (اعتماد تمويل تجهيز البرامج) على نفس المستوى الذي كان عليه في عام 2007.
- وكان عام 2008 هو العام الأول الذي أصبح فيه عدد كبير من المنح المقدمة في إطار القدرة على تحمل الديون نافذ المفعول. وتسجل المنح كمصروفات في الحسابات عندما تصبح نافذة المفعول فقط، ومن ثم أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في مصروفات المنح في حافظة الصندوق.
- **مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**. وصل بلدان إضافيان هما جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا إلى نقطة اتخاذ القرار في عام 2008. وكان هذا هو السبب الرئيسي في زيادة الاعتماد المتراكم للمبادرة بتحويل جزء كبير من الاعتمادات المتراكمة لتغطية خسائر استهلاك القروض، في عام 2008.

الموارد

- كان عام 2008 هو العام الثاني من فترة التجديد السابع لموارد الصندوق، وحسبما كان متوقعا في تلك المرحلة كان معدل تأدية المساهمات أعلى من معدل إيداع وثائق المساهمات الجديدة، ومن ثم كان رصيد المبالغ المطلوبة من المساهمات في نهاية السنة أقل كثيرا من الأرصدة المقابلة لعام 2007.
- وأخيرا كان عام 2008 هو العام الأول في تنفيذ سياسة الميزانية الرأسمالية التي اعتمدها مجلس المحافظين. وتيسيرا للرصد وإعداد التقارير عن الميزانيات الرأسمالية، اعتمد الصندوق سياسة محاسبية متوافقة مع رسملة الأصول الثابتة تأسيسا على المعايير المتفقة

مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وبلغ صافي الأصول المرسملة في عام 2008 قرابة مليون دولار أمريكي.

6- وفر الاستعراض رفيع المستوى للقوائم المالية الخاصة بالصندوق وحده لعام 2008 معلومات إضافية وتعليقات على العناصر الرئيسية للقوائم المالية.

7- وأخيرا أود أن أوضح تصحيحين بسيطين. التصحيح الأول يتعلق بالجدول الوارد في الفقرة 27 من الوثيقة (AC 2009/104/R.4). فأرقام عام 2008 للسندات الإذنية للمساهمين، والمساهمات المقبوضة والمساهمات يجب أن تكون لها علامة معاكسة حيث يتعين أن تكون هذه الأرقام –3.60 مليون دولار أمريكي و–17.10 مليون دولار أمريكي و–20.70 مليون دولار أمريكي على التوالي.

8- التصحيح الثاني يتعلق بالتواريخ الواردة في المذكرة 24 من القوائم المالية (AC 2009/104/R.3) حيث ينبغي أن تكون التواريخ كالآتي: ستتولى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بحث والتصديق على القوائم المالية في أبريل/ نيسان 2009، بينما اعتمد مجلس المحافظين القوائم المالية الموحدة لعام 2007 في فبراير/شباط 2009.

9- سوف ندرج التصحيحات الضرورية في الوثيقة التي ستعرض على دورة المجلس التنفيذي في نهاية هذا الشهر.

10- ويسعدنا أن نجيب عن أسئلتكم.

مشاركة الصندوق في إقراض الأوراق المالية

أولا – شرح عام لإقراض الأوراق المالية

1- بدأ الصندوق ممارسة أنشطة إقراض الأوراق المالية منذ مطلع التسعينات. وكانت في البداية تدار داخليا، ثم بعد ذلك تولاها مصرف الإيداع الأول للصندوق حتى عام 2002. ومنذ عام 2003 تولت وحدة أعمال لدى جهة الإيداع الجارية للصندوق، أي شركة نورثرن ترست، إدارة إقراض الأوراق المالية كوكيل عن الصندوق، والهدف الرئيسي من إقراض الصندوق للأوراق المالية هو توليد دخل لتغطية رسوم الإيداع.

2- ويتولى حائز الأوراق المالية (**الجهة المقرضة هنا هي الصندوق**) إقراض الأوراق المالية **للمقترضين**. ويتولى **الوكيل** عادة إدارة المعاملات (في حالة الصندوق تتولى شركة نورثرن ترست المحدودة للاستثمارات العالمية هذه المعاملات) تأسيسا على اتفاقية التفويض بإقراض الأوراق المالية. وكضمان لذلك يجب على المقترض أن يقدم **ضمانات** (حماية) إما في شكل أوراق مالية أخرى أو نقدا، وبمبلغ يعادل القيمة السوقية للأوراق المالية المقرضة، بالإضافة إلى هامش محدد. وعادة ما تتراوح قيمة الضمانات بين 102 في المائة و105 في المائة من قيمة الأوراق المالية المقرضة.

- إذا قدمت الضمانات في شكل **أوراق مالية أخرى (الرسم البياني 1)** يحتفظ بالأوراق المالية كإيداع لدى الوكيل طوال أجل القرض. وفي النهاية يعيد المقترض الأوراق المالية إلى المقرض (الصندوق) كما يدفع للمقرض رسوم الإقراض، ويسترد المقترض ضماناته.
- إذا قدمت الضمانات في شكل **نقدية (الرسم البياني 2)** يعيد الوكيل استثمارها في مجمع إعادة استثمار الضمانات أو تودع في حساب الضمانات المواءم للصندوق. وعند انتهاء أجل القرض يجب على المقترض أن يعيد الأوراق المالية إلى المقرض (الصندوق) ويعيد الوكيل الضمانات النقدية إلى المقترض. ويوزع الدخل المولد من إعادة استثمار الضمانات النقدية على المقرضين (في حالة مجمع الاستثمار) أو المقترض (في حالة الضمانات المواءمة للعميل) والوكيل بعد خصم الخفض الممنوح للمقترض.

3- يبين الرسمان البيانيان التاليان المعاملات العامة لإقراض الأوراق المالية في حالة توفير ضمانات بأوراق مالية أخرى (الرسم البياني 1) والضمانات النقدية (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 1– إقراض الأوراق المالية المضمونة بأوراق مالية أخرى

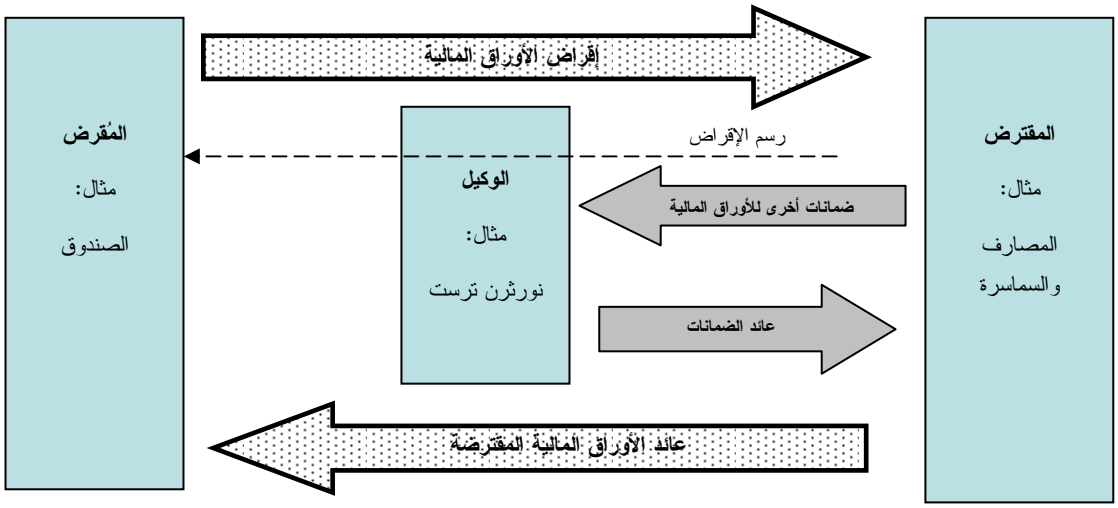

الرسم البياني 2– إقراض الأوراق المالية المضمونة بأشكال نقدية

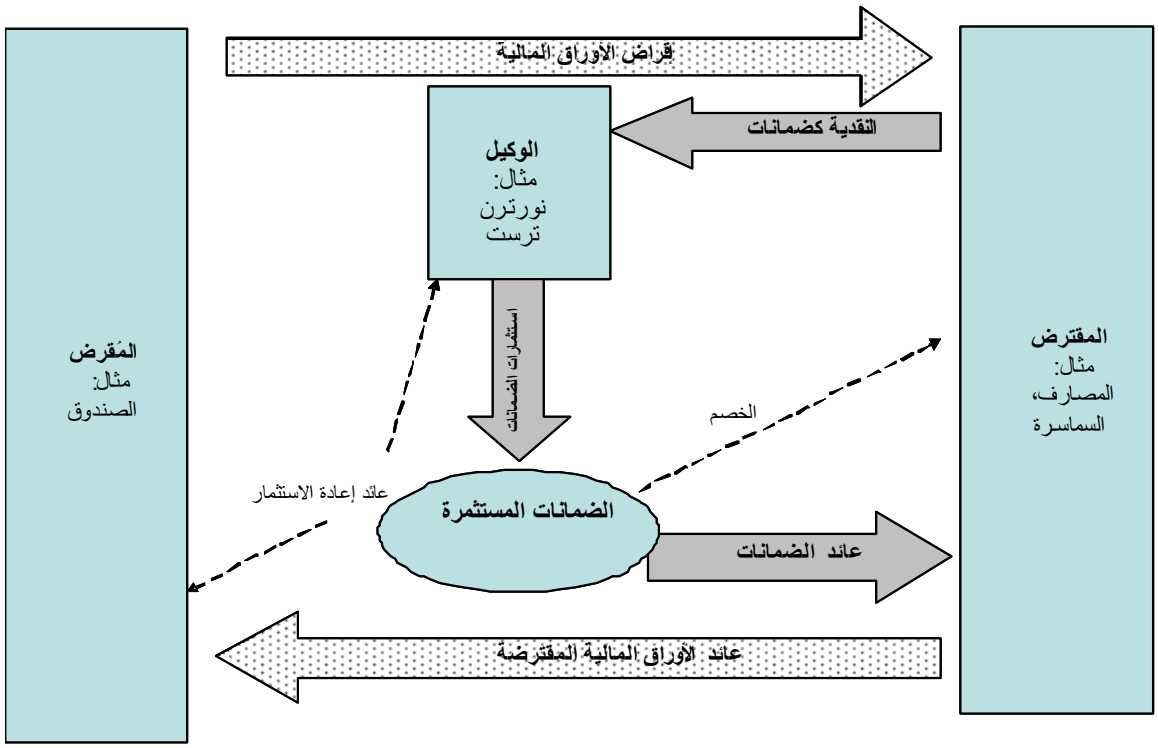

ثانيا – العمليات الجارية للصندوق في إقراض الأوراق المالية

4- بلغت قيمة الأوراق المالية التي يقرضها الصندوق 526.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/ كانون الأول 2008. كما بلغت 679.0 مليون دولار أمريكي في 31 مارس/آذار 2009، كما يبلغ مجموع قيمة الضمانات المعبر عنها بالقيمة السوقية 530.1 مليون دولار أمريكي و691.6 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 و31 مارس/آذار 2009 على التوالي (الجدول 1).

5- تألف إجمالي مبالغ الضمانات في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 من ضمانات نقدية قيمتها 455.9 مليون دولار أمريكي وضمانات غير نقدية (أوراق مالية) قيمتها 74.2 مليون دولار أمريكي (الجدول 1).

6- كانت الضمانات النقدية البالغ قدرها 455.9 مليون دولار أمريكي بالقيمة السوقية هي التي تعرضت للعجز (خسائر غير محققة) بما قيمته 18.3 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 لأن التكاليف المستهلكة لهذه الضمانات بلغت في ذلك الوقت 474.2 مليون دولار أمريكي. غير أنه أثناء الفصل الأول من عام 2009 ارتفعت القيمة السوقية للضمانات النقدية إلى 475.5 مليون دولار أمريكي وارتفعت التكاليف المستهلكة إلى 489.2 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى مكاسب غير محققة قدرها 4.6 مليون دولار أمريكي وانخفاض رصيد الخسائر غير المحققة من 18.3 مليون دولار أمريكي إلى 13.7 مليون دولار أمريكي (الجدول 2).

7- بلغ مجموع الدخل المولد من إقراض الأوراق المالية في عام 2008 ما يعادل 5.3 مليون دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بالفصل الأول من عام 2009 فقد بلغ الدخل المتحقق خلال السنة حتى تاريخه 0.9 مليون دولار أمريكي (الجدول 3). ويمثل هذا الدخل الرسوم وإعادة استثمار الضمانات النقدية.

الجدول 1– أوراق الصندوق المالية المقرضة والضمانات حتى 2008/12/31 و2009/3/31
(القيمة السوقية بملايين الدولارات الأمريكية)

	2008/12/31		2009/3/31	
أوراق الصندوق المالية المقرضة	**526.3**		**679.0**	
ضمانات نقدية (معاد استثمارها)*	455.9	%86	475.5	%69
ضمانات غير نقدية	74.2	%14	216.1	%31
مجموع الضمانات بسعر السوق	**530.1**	**%100**	**691.6**	**%100**

الجدول 2– خسائر غير محققة في الضمانات النقدية

(القيمة السوقية بملايين الدولارات الأمريكية)

	2008/12/31	2009/3/31	الفصل الأول لعام 2009 تحركات الخسائر غير المحققة
تكلفة الضمانات الهالكة[i]	474.2	489.2	غير متوافر
القيمة السوقية للضمانات النقدية	455.9	475.5	غير متوافر
خسائر غير محققة في الضمانات النقدية	18.3	13.7	(4.6)

[i] التكلفة الهالكة هي سعر شراء الأوراق المالية بعد تسويته خلال فترة استهلاك الديون، وتمثل قيمة فترة الاستهلاك جزءا من الفارق بين سعر الشراء وقيمة الاستهلاك النهائية للأوراق المالية، العلاوة أو الخصم، ولذلك فإن التكلفة المستهلكة لا تعبر عن تقلب قيمة الأوراق المالية بسبب تحركات أسعار السوق.

الجدول 3– دخل إقراض الأوراق المالية في 2008 والفصل الأول من 2009 (تقديرية)

(القيمة السوقية بملايين الدولارات)

	2008/12/31	تقديرات عائد الفصل الأول لعام 2009
عائد إقراض الأوراق المالية	5.3	0.9

ثالثا – توقيتات الأحداث والإجراءات التي اتخذت بشأن إقراض الأوراق المالية للصندوق

ألف – موجز

8– منذ عام 2003، تدير شركة نورثرن ترست المحدودة للاستثمارات العالمية (التابعة لجهة الإيداع في الصندوق) أنشطة إقراض الأوراق المالية وتعمل كوكيل للصندوق. وكما سلف الشرح، حصل الصندوق مقابل إقراض أوراقه المالية على ضمانات في شكل أوراق مالية أو نقدية. وقد أعيد استثمار الضمانات المتلقاة في شكل نقدية لدى قسم الضمانات الأساسية الأوروبي وهو صندوق نقدي/تسويقي يديره الوكيل. وحقق الصندوق في السنوات الست الماضية أرباحا بلغت قيمتها نحو 9.7 مليون دولار أمريكي (أي ما يتراوح بين 000 50 و 000 500 دولار أمريكي شهريا حسب أحوال السوق) وهو ما يزيد على رسوم جهة الإيداع[1] للصندوق وبما يتفق مع هدف الصندوق في إطار برامج إقراض الأوراق المالية.

9– في خلال الأزمة المالية الأخيرة أدى انخفاض القيمة السوقية لبعض الأوراق المالية في قسم الضمانات الأساسية الأوروبي إلى حدوث خسائر فيها، ولذلك أعلن الوكيل في 19 سبتمبر/أيلول 2008 حدوث **عجز**

[1] بلغت قيمة المبلغ الذي دفعه الصندوق إلى شركة نورثرن ترست نظير العمل كجهة إيداع 3 مليون دولار أمريكي على مدى الفترة 2003-2008.

في الضمانات، وخصصت هذه الخصوم المتوقعة لكل شريك في قسم الضمانات بما يتناسب مع حصة كل منهم في القسم. وأشير على العملاء بأنه إذا أرادوا الاستثمار في ذلك الوقت في قسم الضمانات فإنه يتعين عليهم تغطية حصتهم من الخصوم. وطرح الوكيل عدة خيارات على العملاء تراوحت بين الاستمرار في قسم الضمانات والانسحاب الفوري منه.

10- عملا على تقدير أفضل طرق المضي قدما وتأسيسا على الخيارات التي طرحها الوكيل، أجرى الصندوق **تحليلا شاملا وحصل على المعلومات الارتجاعية والمشورة** من العديد من الأطراف الخارجية، بما في ذلك مدراء الحوافظ الخارجيين ومستشاره المالي (البنك الدولي) والمؤسسات المالية الدولية الأخرى والأمم المتحدة وصندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة. وقرر الصندوق مواصلة المشاركة، بصفة مؤقتة، في برنامج إقراض الأوراق المالية على أن يحول في 11 ديسمبر/كانون الأول 2008، حصته في قسم الضمانات الأساسية الأوروبي إلى حساب الضمانات المواءم الذي يتولى الوكيل إدارته في ضوء المبادئ التوجيهية الخاصة بالصندوق والتي تتسم بقدر أكبر من التحفظ في مجال الاستثمار. وبهذه الطريقة أمكن للصندوق الاستفادة من انتعاش أسعار السوق ومن الدخل القائم على المبادئ التوجيهية الآمنة للاستثمار في إعادة استثمار الضمانات النقدية الجديدة.

11- دفعت أحداث 2008 بالصندوق أيضا إلى إجراء تحليلات متعمقة لأوضاع المخاطر/المكاسب المتعلقة بإقراض الأوراق المالية. وبناء على هذه التحليلات قرر الصندوق في مارس/آذار 2009 التخفيض التدريجي لأنشطته/حافظته في إقراض الأوراق المالية. وستتم عملية التخفيض هذه من خلال إعادة الضمانات غير النقدية وسحب المبالغ التي حل أجل استحقاقها من إعادة استثمار الضمانات النقدية تجنبا لحدوث خسائر محققة من تصفية الأوراق المالية في ظل ظروف السوق التي تفتقر إلى السيولة. وسيعاد حجم إقراض الأوراق المالية إلى مستواه بشكل منتظم بدون تكبد خسائر نتيجة لظروف السوق التي تفتقر إلى السيولة.

باء – توقيتات الإجراءات التي اتخذها الصندوق في الفترة بين سبتمبر/أيلول 2008 ونهاية مارس/آذار 2009

12- **19 سبتمبر/أيلول**. أحاط الوكيل الصندوق علما بأنه سيسجل المبالغ المطلوبة في قسم الضمانات من كل من العملاء المشتركين فيه وفقا للمشاركة النسبية في القسم عند إقفال العمليات في 18 سبتمبر/أيلول 2008. ويتعين على العملاء الذين يرغبون في الانسحاب الفوري من القسم تغطية نسبتهم من الخسائر.

13- **25 سبتمبر/أيلول**. طرح الوكيل على العملاء أربعة خيارات هي:

(أ) الانسحاب التدريجي من إقراض الأوراق المالية ومن قسم الضمانات.
(ب) الانسحاب الفوري من إقراض الأوراق المالية ومن قسم الضمانات.
(ج) استمرار المشاركة في برنامج إقراض الأوراق المالية مع الانسحاب من قسم الضمانات.
(د) الاحتفاظ بالوضع القائم.

14- **نهاية سبتمبر/أيلول.** إنشاء **فرقة عمل مالية رفيعة المستوى** برئاسة مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة، واجتمعت الفرقة يوميا لمناقشة الخيارات ورصد التطورات وتنسيق التفاعلات مع الأطراف الخارجية واقتراح الخيارات البديلة و/أو اتخاذ القرارات.

15- **1 أكتوبر/تشرين الأول.** تلقى الصندوق مدفوعات من شركة نورثرن ترست قيمتها 703 794 دولار أمريكي بما يشكل جزءا من عجز الضمانات كإشارة إلى مساندة الشركة للصندوق في ظل "هذه الأوقات العصيبة".

16- **1 أكتوبر/تشرين الأول.** اجتمع مسؤولو شعبة الخزانة في الصندوق ومكتب المستشار العام مع الوكيل في لندن لتحليل الوضع الجاري لاستثمارات الصندوق في قسم الضمانات الأساسية الأوروبي واستكشاف سبل المضي قدما تأسيسا على المبادرات التي طرحها نورثرن ترست.

17- **14 أكتوبر/تشرين الأول (الاجتماع العاشر للجنة الاستشارية لإدارة الاستثمار والتمويل والأصول والخصوم)** أنشأت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة فريق عمل مع شركة نورثرن ترست ضم ممثلين عن شعبة الخزانة وشعبة الخدمات المالية والمستشار العام لتحليل الخيارات التي طرحها الوكيل.

18- **15 أكتوبر/تشرين الأول.** بدأ مكتب المراقب المالي في إجراء التحليل والبحث والقياسات بالمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى بشأن الخيارات المحاسبية للضمانات النقدية، بما في ذلك الآثار العملية الناجمة عن ذلك. ونوقشت الخيارات المطروحة مع المراجع الخارجي.

19- **17 أكتوبر/تشرين الأول (الاجتماع السابع للجنة الاستشارية للاستثمار والتمويل).** عرض فريق العمل مع شركة نورثرن ترست تحليلا أوليا لجوانب القوة والضعف في الخيارات الأربعة التي طرحتها شركة نورثرن ترست. وطلب رئيس اللجنة من الفريق جمع المزيد من المعلومات من العملاء الآخرين والتشاور معهم بشأن مدى معرفتهم بالوضع الخاص بقدرة شركة نورثن ترست على دفع المستحقات، والتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية والبنك الدولي بشأن ممارساتهما في مجال إقراض الأوراق المالية.

20- **20، 21، 22 أكتوبر/تشرين الأول.** اجتمع فريق العمل لشركة نورثرن ترست لوضع اللمسات الأخيرة في تحليل الخيارات الأربعة التي طرحتها الشركة في إطار الإعداد للاجتماع مع الشركة في لندن.

21- **24 أكتوبر/تشرين الأول.** اجتمعت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة، ومدير مكتب الخزانة والمستشار العام مع الوكيل في لندن ومع شركة قانونية خارجية، وخصص الاجتماع للتشاور بشأن هذه القضية. ووافقت الأطراف على التحليل الذي أجراه الصندوق للخيارات وعلى خيار الصندوق بالانسحاب من قسم الضمانات الأساسية الأوروبي وإنشاء **حساب منفصل للضمانات** مواءم مع احتياجات الصندوق لاستخدامه وفقا لمبادئ توجيهية استثمارية متوائمة مع احتياجات الصندوق.

22- **30 أكتوبر/تشرين الأول.** بناء على طلب رئيس اللجنة أثناء الاجتماع السابع للجنة الاستشارية للاستثمار والتمويل، اجتمع مدير مكتب الخزانة مع صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة. وأحيط مدير المكتب

علما بأن صندوق المعاشات لا يشترك في إقراض الأوراق المالية. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال صندوق المعاشات يعتبر شركة نورثرن ترست قادرة على الدفع وأنها تعتبر حاليا من أقوى المؤسسات المالية.

23- **31 أكتوبر/تشرين الأول.** اجتمع ممثل مكتب رئيس الصندوق، ومساعدة الرئيس لدائرة المالية والإدارة، ومدير مكتب الخزانة والمستشار العام مع **البنك الدولي** في واشنطن لتبادل المعارف بشأن إقراض الأوراق المالية ومناقشة أفضل السبل العملية للمضي قدما، وشرح البنك الدولي تجربته في مجال صندوق المعاشات التابع له. وعلى غرار خطة الصندوق، استطاع صندوق المعاشات التقاعدية للبنك الدولي الانسحاب من قسم الضمانات ووافق على المبادئ التوجيهية المتوائمة وعلى سقف لإقراض الأوراق المالية.

24- **5 نوفمبر/تشرين الثاني.** عقدت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة، ومدير مكتب الخزانة والمستشار العام مؤتمرا هاتفيا مع **الوكيل الذي أكد أنه يمكن للصندوق أن يحتفظ بحساب للضمانات النقدية (النقدية وغير النقدية)** الذي يدار وفقا للمبادئ التوجيهية المتوائمة مع احتياجاته والذي يضم حصة في قسم الضمانات الأساسية الأوروبي.

25- **منتصف نوفمبر/تشرين الثاني.** طرح اقتراح في إطار فرقة العمل رفيعة المستوى لنقل حصة الصندوق في قسم الضمانات الأساسية الأوروبي إلى حساب الضمانات المواءم، على أن تتولى شركة نورثرن ترست إدارته مع الالتزام بالمبادئ التوجيهية الأكثر صرامة للاستثمار.

26- **11 نوفمبر/تشرين الثاني.** قامت مساعدة رئيس الصندوق لدائرة المالية والإدارة، بإطلاع **لجنة مراجعة الحسابات** على أوضاع حافظة الصندوق الاستثمارية. ووزعت نقاط البحث في وقت لاحق من الشهر متضمنة المزيد من التفاصيل وموضحة العجز الناجم عن الخسائر غير المحققة في برنامج إقراض الأوراق المالية، وعزم الصندوق على تحويل الضمانات إلى حساب منفصل للضمانات مواءم مع مبادئ توجيهية متوائمة.

27- **12 نوفمبر/تشرين الثاني.** طلب الصندوق تعليقات من **اثنين من المدراء الخارجيين** بشأن ضمانات الأوراق المالية النقدية المحتفظ بها لدى قسم الضمانات الأساسية الأوروبي.

28- **14 نوفمبر/تشرين الثاني. أصدر الصندوق تعليماته إلى الوكيل** لاتخاذ الخطوات اللازمة للانسحاب من قسم الضمانات الأساسية الأوروبي وإنشاء حساب مواءم للضمانات للصندوق وتقديم عينة من المبادئ التوجيهية المتوائمة.

29- **18 نوفمبر/تشرين الثاني.** حصل الصندوق على تعليقات من **المدراء الخارجيين** بشأن الأوراق المالية المودعة لدى قسم الضمانات الأساسية الأوروبي، وكانت تعليقات المدراء إيجابية بشكل عام فيما يتعلق بسلامة أوضاع الأوراق المالية وجدارة الاحتفاظ بها حتى أجل الاستحقاق. ويتفق ذلك مع تعليقات شركة نورثرن ترست.

30- **27 نوفمبر/تشرين الثاني.** طلب الصندوق من شركة نورثرن ترست تقديم قائمة تفصيلية بالأصول لدى قسم الضمانات الأساسية الأوروبي، وقائمة بالأصول التي تقترح شركة نورثرن ترست تحويلها إلى حساب الضمانات المواءم للصندوق.

31- **5 ديسمبر/كانون الأول.** أبرم الصندوق اتفاقية تعدل اتفاقية التفويض بإقراض الأوراق المالية مع الوكيل والتي شملت المبادئ التوجيهية المتوائمة الجديدة للاستثمار الخاصة بحساب الضمانات المواءم وهي وضع معايير أكثر تقييدا لأهلية الأوراق المالية، وتحسين نوعية متطلبات الائتمان، وتقصير أجل الاستحقاق.

32- **11 ديسمبر/كانون الأول.** حولت ضمانات الصندوق إلى حساب الضمانات المواءم الذي تتولى شركة نورثرن ترست إدارته. وكانت التغييرات الرئيسية في المبادئ التوجيهية للاستثمار هي:

- تقتصر الوثائق المؤهلة، بخلاف الاستثمارات النقدية، على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو وكالاتها الضامنة المحددة بوضوح بدلا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- تقصير المدة القصوى لأجل استحقاق الاستثمارات الجديدة إلى 97 يوما باستثناء الأوراق المالية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي يجوز أن يمتد أجل استحقاقها إلى عام واحد.
- رفع الحد الأدنى لسقف السيولة المتاحة في أي يوم من الأيام من 20 في المائة إلى 30 في المائة.
- عدم السماح بإعادة استثمار الأوراق المالية المدعمة بأصول.
- عدم السماح بإعادة الاستثمار في القروض لأجل.

33- **15-17 ديسمبر/كانون الأول (الدورة 95 للمجلس التنفيذي).** أحيط المجلس التنفيذي علما، في إطار تقرير حافظة استثمارات الصندوق للفصل الثالث من عام 2008، علما بأن الصندوق تلقى "مشورة من مصرف الإيداع بإمكانية حدوث عجز في الاستثمارات الممولة من إقراض الضمانات النقدية للأوراق المالية التي يتولى مصرف الإيداع إدارتها" وأن هذه المسألة "قيد البحث حاليا، وسوف يعد تقرير عنها في ضوء المزيد من عمليات التحليل". وفى ذلك الوقت كان عدم اليقين لا يزال قائما بشأن المعالجة المحاسبية للضمانات النقدية المعاد استثمارها، ولم تنته بعد عمليات التسوية مع الوكيل.

34- **5 يناير/كانون الثاني 2009.** استعان الصندوق **بخبير استشاري خاص** من ذوي الخبرة الواسعة والمعرفة المستفيضة بتحليل إقراض الصندوق للأوراق المالية.

35- **14 يناير/كانون الثاني.** عقد مدير الخزانة مؤتمرا هاتفيا مع البنك الدولي للحصول على تعليقاته بشأن الأوراق المالية المحولة إلى حساب الضمانات المواءم وبشأن المعلومات الارتجاعية السابقة المتلقاة من اثنين من مدراء الاستثمار. وأكد البنك الدولي على مزايا الاحتفاظ بالمبالغ المستثمرة في الأوراق المالية حاليا انتظارا لاستحقاقها في موعدها. وتتفق هذه الملاحظة مع المعلومات الارتجاعية من المدراء الخارجيين. وقد اعتبرت هذه الاستراتيجية هي أكثر الاستراتيجيات ربحية حيث إنها تتجنب الخسائر المحققة في ظل ظروف السوق الجارية وتسمح بتحقيق مكاسب من الأوراق المالية عالية القيمة.

36- **15 يناير/كانون الثاني.** تلقى مدير الخزانة من شركة نورثرن ترست التقرير الشهري التفصيلي الأول بشأن أوضاع الأوراق المالية في حساب الضمانات المواءم للصندوق.

37- **22 يناير/كانون الثاني (الاجتماع الحادي عشر للجنة الاستشارية لإدارة الاستثمار والتمويل والأصول والخصوم).**

- قدم مدير الخزانة تقريرا للاجتماع الحادي عشر للجنة الاستشارية بشأن المعاملات والوضع الراهن للأوراق المالية المحولة إلى حساب الضمانات المواءم الجديد للصندوق.
- عرض الخبير الاستشاري الخاص تقريرا أوليا بشأن حافظة الضمانات الجديدة لبرنامج الصندوق في إقراض الأوراق المالية.

38- **يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط.** واصل الصندوق تحليل أوضاع المخاطر/المكاسب المرتبطة بإقراض الأوراق المالية بالتعاون مع الخبير الاستشاري الخاص والبنك الدولي بصفته المستشار التقني. وقامت شعبة الخدمات المالية ببحث مستفيض واستعراض الأساليب المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الأخرى، كما تشاور مع المراجع الخارجي. وبناء على ذلك تقرر أنه لا بد للصندوق من أن يدون حساب الضمانات المواءم في دفاتره، ويدراج الخسائر غير المحققة بما يتفق مع المعيار 7 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

39- **26 فبراير/شباط.** صادق رئيس الصندوق على التوصية الخاصة باحتساب حافظة الضمانات النقدية للصندوق الجاهزة للتعامل فيها (من سوق إلى أخرى) وبيان ذلك في القوائم المالية الموحدة اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2008 وإعادة إدراج رصيد الحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

40- **18 مارس/آذار (الاجتماع الثاني عشر للجنة الاستشارية لإدارة الاستثمارات والتمويل والأصول والخصوم).** بالنظر إلى المخاطر/المكاسب المتوقعة من النشاط وفقا لتوقعات الدخل واستمرار تقلب الأسواق. وبعد إجراء المزيد من التشاور مع المستشارين الماليين من جانب مدير الميزانية والمراقب المالي، قرر الصندوق تخفيض برنامجه لإقراض الأوراق المالية. وتولت اللجنة الاستشارية تحليل ثلاثة خيارات لعملية التخفيض هذه:

- الخيار 1- تخفيض الضمانات غير النقدية
- الخيار 2- تخفيض الضمانات النقدية
- الخيار 3- تخفيض الضمانات النقدية وغير النقدية

41- لم تشر اللجنة الاستشارية إلى تفضيلها لأي من هذه الخيارات، وإنما وافقت على تيسير اتخاذ الإدارة العليا للقرار في الاجتماع القادم للجنة الاستشارية للاستثمار والتمويل (24 مارس/آذار).

42- **24 مارس/آذار (الاجتماع الثامن للجنة الاستشارية للاستثمار والتمويل).** تلقى الاجتماع التحليل الذي أجري في الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر للجنة الاستشارية لإدارة الاستثمار والتمويل والأصول والخصوم، وتقرر خفض حجم برنامج إقراض الأوراق المالية بإلغاء الضمانات غير النقدية وسحب المبالغ التي حان أجل استحقاقها (الخيار 3) تجنبا للخسائر المحققة وتصفية الأوراق المالية في أوضاع السوق التي تفتقر إلى السيولة. وبهذه الطريقة من المتوقع تحقيق خفض في مستوى الإقراض قدره 350 مليون دولار أمريكي بنهاية 2009.

رابعا – الخطوات المقبلة

43- كما سلف الشرح، قرر الصندوق أن **يخفض** تدريجيا برامج إقراض الأوراق المالية في عام 2009. وسيتحقق ذلك من خلال الجمع بين خفض الضمانات النقدية وغير النقدية مع تجنب خسائر السوق المحققة. وتبلغ قيمة الرقم المستهدف بمستوى الضمانات/الإقراض حتى نهاية 2009 نحو **350 مليون دولار أمريكي.**

44- سيواصل الصندوق تحليل استراتيجيته في إقراض الأوراق المالية وإمكانية الخروج الكامل منها. ويجب أن يأخذ هذا التحليل في اعتباره الظروف المالية السائدة فضلا عن المخاطر/المكاسب المتعلقة بإقراض الأوراق المالية في إطار سياسة الصندوق العامة في مجال الاستثمار.

45- يتولى خبير استشاري خاص بالخزانة حاليا تحليل سياسة الصندوق في مجال الاستثمارات طويلة الأجل. وسوف تراعي التوصية النهائية أيضا مشاركة الصندوق في إقراض الأوراق المالية.